



أوضح تقرير منظمة ريبريف حول الحرب على الإرهاب في اليمن والانتهاكات التي طالت المعتقلين اليمنيين في سجن غوانتانامو أن أكثر المعتقلين هم اليمنيون حيث وصل عددهم إلى ١١٦ معتقلاً، تم إطلاق سراح ٢٤ معتقلاً وتوفي داخل السجن ٣ أشخاص والمتبقون ٨٩ شخصاً ويمثلون ٥٣٪ من إجمالي المعتقلين داخل غوانتانامو.

بلاغ للرأي العام إعلاميو المؤتمر في خطر

اعتداءات وسرقة منازل الدباء والحزبي وطاقم قناة اليمن اليوم



تواصل خفافيش الظلام اساليب القمع والترهيب والخطف محاولة من وراء ذلك إخفاء الحقيقة عن الشعب وتزييف الوعي بخطاب الدجل والكذب والتضليل الذي تروج له ابواقها ليل نهار ..
الاسبوع الماضي تعرض الصحفي والناشط السياسي عبد الكريم المدي وكذلك طاقم قناة اليمن اليوم لاعتداءين منفصلين من قبل مسلحين في العاصمة صنعاء في عز النهار ووسط شوارع العاصمة التي تستنفر عشرات الآلاف من الامن والجيش ضمن خطة لتأمين أعمال مؤتمر الحوار الوطني .. ففي حين تعرض الزميل المدي لاعتداء ومحاولة اختطاف في شارع تعز من قبل عصابة إجرامية تسرح وتمرح في شوارع العاصمة على متن سيارة بدون ارقام .. نجد ان طاقم قناة اليمن اليوم وبعد تغطيته فعالية خاصة بمحو الامية في نادي الشعب بمذبح الذي تحتله مليشيات مسلحة تتبع ما كانت تسمى بالفرقة يتعرض لاعتداء مماثل حيث اقدم مسلحون بالاعتداء بالضرب وإشهار السلاح في وجه الطاقم ، كما قاموا بمصادرة كاميرا الطاقم.
خلافًا لذلك يتعرض العديد من الصحفيين والكتاب من أعضاء المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف الوطني وكذلك مستقلين لاعتداءات واساليب ترهيب وممارسات عقابية غير مسبوقة على خلفية مواقفهم السياسية ومن ذلك اقتحام منازلهم وسرقة كل غال ونفيس ومصادرة كل ما يتعلق بمهنتهم من قبل عناصر يبدو انها مخصصة ومدرية لارتكاب مثل هذه الجرائم ..
الميثاق وهي تنبه من خطورة اساليب الترهب والاعتداءات الاجرامية التي تستهدف تحديداً صحفيي وكتاب المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف الوطني وانصارهم والتي تزداد من يوم لآخر ونجد انه بالرغم من ان تلك الجرائم

تندرج ضمن مخطط اجرامي يستهدف حياة صحفيي المؤتمر وحلفائه وانصاره وفي حال استمرار تقييد وزارة الداخلية تلك الجرائم ضد مجهولين .. فإننا نتهم قيادات في وزارة الداخلية بالتواطؤ والتستر على تلك العصابات الاجرامية والتي تسعى الى ممارسة الترهب والخوف ضد الصحافيين وانتقلت مؤخراً هذه الاساليب القذرة الى نهب وسرقة المنازل واثارة الهلع بين النساء والاطفال ..
وما خفي كان اعظم .. وهذا بلاغ للرأي العام ..

ترتكب نهاراً وداخل العاصمة صنعاء الا ان اجهزة الامن لم تحرك ساكناً ..
وازاء استمرار ما يتعرض له الزملاء فإننا نحمل وزير الداخلية وقيادة الاجهزة الامنية في امانة العاصمة مسؤولية الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون عبد الكريم المدي وعبد السلام الدباء والحزبي وطاقم قناة اليمن اليوم .. ونطالب هذه القيادات الامنية بضبط المتهمين وسرعة اعادة كل ما تم سرقة من منازل بعضهم لتؤكد فعلاً ان تلك الاعتداءات جنائية وليست ذات طابع سياسي ولا

مدير البنك الدولي: الحكم المحلي هو الأنجح لليمن

وفي اختيار أعضاء محكمة مكافحة الفساد، مشيراً إلى أن اليمن تحفل المراتب المتدنية في مستوى الشفافية والمساواة في النوع الاجتماعي وسوء التغذية على مستوى العالم.
وقال إن القات في اليمن ظاهرة ثقافية واجتماعية. وتؤثر سلباً على الفرد والمجتمع والبيئة.
منوهاً إلى أن ٢٠٪ من دخل الأسرة اليمنية يذهب في تعاطي القات، وأن ٥٤٪ من الأطفال يعانون من سوء التغذية نتيجة عدم حصولهم على الغذاء المناسب من أسرهم بسبب القات.
فضلاً عما يسببه القات من أمراض خطيرة على صحة الإنسان، إضافة إلى أن القات يمثل بعد آخر في قضية المياه كون ٤٠٪ من الأراضي تستخدم لزراعة القات وتستهلك نسبة كبيرة من المياه في الوقت الذي تعاني فيه اليمن من شحة في الموارد المائية بشكل كبير.
تمنياً أن تتجاوز اليمن كافة التحديات التي تواجهها، وأن يخطو اليمنيون نحو المستقبل المنشود الذي يحملون به.

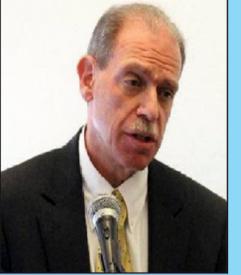


الدولة اليمنية القادمة ونظام الحكم فيها.
موضحاً أن نظام الحكم الاتحادي الفيدرالي في ظل المركزية لن يحل المشكلة. لافتاً إلى أن الفيدرالية لها ثلاث مستويات للحكم وهي المركزية، الأقاليم والحكم المحلي.
مؤكداً أن الحكم المحلي هو الناجح لليمن وسيتم الاستقلالية. من جهة ثانية أوضح مدير البنك الدولي أن مكافحة الفساد في اليمن لم تحقق تقدماً ملحوظاً، وأن خطة العمل التي وضعتها الحكومة بالتنسيق مع المانحين لتكون خارطة طريق للحكومة لمكافحة الفساد لم تنفذ في مختلف مكوناتها باستثناء إنشاء محكمة لمكافحة الفساد والتي لم يتم تعيين القضاة فيها حتى الآن. متمنياً أن ينتهي العمل بالتعطيل الذي شهدته الهيئة العليا لمكافحة الفساد وأن تعود سريعاً لمزاولة مهامها في التحقيق بقضايا الفساد ومحاسبة الفاسدين. آملاً في أن لا يتدخل السياسيون في اختيار أعضاء هيئة مكافحة الفساد

كتب : هناء الوجيه
أكد المدير القطري للبنك الدولي في اليمن وائل زقوت أن الحكم المحلي هو الأنسب والنجح لليمن وأن نظام الحكم الاتحادي الفيدرالي لن يحل المشكلة في ظل المركزية.. وقال إن الحكمة اليمنية قد تجلت في توجه اليمنيين نحو مؤتمر الحوار الوطني الذي تناقش فيه كافة قضايا اليمن. وتطرق زقوت في محاضرة حول «اليمن ما بعد المرحلة الانتقالية» أمام عدد من طالب جامعة صنعاء وأعضاء هيئة التدريس إلى ثلاث قضايا رئيسية مثيرة للجدل وهي الفيدرالية أو الاتحادية اللامركزية وقضايا الفساد والقات.. معتبراً أن موضوع الفيدرالية هي القضية الأهم في مؤتمر الحوار الوطني، وتطرح من قبل مختلف القوى السياسية وفقاً لمصالحها.
وتطرق إلى موضوع الفيدرالية من الزاوية الاقتصادية.. مشيراً إلى أن مستقبل اليمن يكمن في المدن الساحلية كونها مؤهلة للأنشطة الاستثمارية والصناعية شريطة أن تمنح كامل الاستقلالية الاقتصادية وأن تتحرر من التبعية المركزية، مستشهداً ببعض التجارب الناجحة في المنطقة والعالم.
وقال إن مؤتمر الحوار الوطني يناقش شكل

السفير الأمريكي يقلل من أهمية الانسحاب من الحوار

للرئيس السابق علي عبدالله صالح ومن عملوا معه خلال فترة رئاسته لليمن هو جزء من اتفاق المبادرة الخليجية. وأكد على أهمية الدور الذي ينبغي ان تضطلع به حكومة الوفاق الوطني لإنجاح العملية الانتقالية وفقاً لاتفاق المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمدة الموقعة أواخر نوفمبر ٢٠١١.
وقال السفير فايرستين، إن هناك «مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق حكومة الوفاق، ونتوقع أن نرى الكثير من الجهود التي تقوم بها خصوصاً في المجال الاقتصادي وتحقيق الإنجازات التي كانت مأمولة منها منذ بدء الفترة الانتقالية».
وأضاف: «نأمل أن يتحسن مستوى التنسيق بين الحكومة والمانحين الدوليين».. الذين تعهدوا في سبتمبر الماضي بمساعدة اليمن بنحو ٧,٩ مليارات دولار لإخراجه من أزمته المتفاقمة، وحسبما أوردته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ): أن تكون الحكومة «متجاوبة» مع اشتراطات المانحين لتخصيص تعهداتهم المالية في مشاريع اقتصادية واستثمارية.



أثنى السفير الأمريكي في صنعاء جيرالد فايرستين على سير أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي بدأ في ١٨ مارس الفائت، ووصف جلسات فرق العمل بـ«الإيجابية جداً»، وقلل من أهمية انسحاب أفراد من مؤتمر الحوار الوطني، مشدداً على أهمية الحوار في معالجة المشكلات التي يعاني منها اليمنيون بشكل عام.
وقال: «نأمل أن يدعم أبناء الجنوب ممثلهم في مؤتمر الحوار لإيجاد حلول سلمية لمطالبهم».. «وإن تحمل كافة الخلافات بين اليمنيين في إطار الحوار وتقويض التداخلات الخارجية الساعية إلى إفشال مؤتمر الحوار وفي مقدمتها التداخلات الإيرانية».
وفي سياق اجابته على سؤال في مؤتمر صحفي عقده الأربعاء بصنعاء بشأن موقف الدول الراعية لاتفاق نقل السلطة من الدعوات المطالبة بإلغاء قانون الحصانة.. وأوضح السفير الأمريكي أن القانون الصادر أواخر يناير ٢٠١٢ والذي قضى بمنح الحصانة

الكشف عن مخطط «أخونة» وسائل الإعلام في عدن

والإرشيف الصحفي والشؤون الادارية والمالية من خلال تكتيكات وزارية ستأخذ طابع المحاصصة للتغطية على هدفها الرئيسي وهو أخونة المؤسسات الاعلامية في عدن التي تعتبر المهمة الرئيسية لوزير الاعلام خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية.
ومن المتوقع أن تثير هذه التغييرات موجة من الغضب والرفض في أوساط العاملين والعاملات في المؤسسات الاعلامية، وفي مدينة عدن عموماً حيث تشهد هذه المدينة وضعاً سياسياً ساخناً.

الاعلام يشيع بأن رئيس الجمهورية موافق على هذه التغييرات التي ستتركز على مدينة عدن تحديداً بحيث يتم في مختلف مكوناتها إنشاء محكمة لمكافحة الفساد والتي لم يتم تعيين القضاة فيها حتى الآن. متمنياً أن ينتهي العمل بالتعطيل الذي شهدته الهيئة العليا لمكافحة الفساد وأن تعود سريعاً لمزاولة مهامها في التحقيق بقضايا الفساد ومحاسبة الفاسدين. آملاً في أن لا يتدخل السياسيون في اختيار أعضاء هيئة مكافحة الفساد

قالت مصادر موثوقة إن وزير الاعلام في حكومة الوفاق علي العمراني بالتنسيق مع نصر طه مصطفى -مدير مكتب رئاسة الجمهورية- انتهاء أواخر شهر ابريل الماضي من إعداد خطة لتغييرات شاملة لأخونة وسائل الاعلام الرسمية على قاعدة (الأخونة من خلال المحاصصة) بحيث لا يتم التعرض لقيادات المؤسسات العليا بشكل مباشر، بل تغيير الأطر التحتية بواسطة قرارات وتكليفات وزارية وأفادات مصادر وفقاً لموقع «المؤتمنت» ان مكتب وزير

إشهار رابطة الصحفيين البرلمانيين اليمنيين



البرلمانية من خلال المبادئ العامة للرابطة، وتنمية مهارات الصحفيين البرلمانيين، وتسهيل مهامهم الصحفية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
يُذكر أن رابطة الصحفيين البرلمانيين تعد أول تكوين صحفي يُنشأ في إطار نقابة الصحفيين

عقد -الخميس- بمقر نقابة الصحفيين اليمنيين بصنعاء الاجتماع التأسيسي لرابطة الصحفيين البرلمانيين بحضور أمين عام النقابة مروان دماج، وعضوي مجلس النقابة أحمد الجبر ومحمد شبيطة، وأعضاء الجمعية العمومية للرابطة، وعدد من وسائل الإعلام المحلية.
وخلال الاجتماع تم مناقشة مشروع النظام الأساسي للرابطة وإقراره بصورته النهائية، وبعد ذلك تم اختيار الهيئة الإدارية للرابطة بالتزكية مكونة من:
١- نبيل عبد الرب- رئيساً
٢- قائد يوسف- نائباً
٣- دعاء القادري- مسؤولاً مالياً
وتضم الرابطة في عضويتها (٢٥) من الصحفيين العاملين في الشأن البرلماني لدى مختلف وسائل الإعلام المقروءة، المرئية، والمسموعة.
وتهدف إلى الدفاع عن حقوق العاملين في مهنة الصحافة البرلمانية أمام أي اضطهاد سياسي أو فكري أو غيره، وتعزيز الممارسة المهنية للصحافة